المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

الحلقة السادسة

محسن خصروف

وفي ظل سيطرة كبار الملاكين الزراعيين على الإنتاج الزراعي التقليدي نأت البورجوازية التجارية بنفسها عن الإسهام بصورة جادة في إحداث التحولات التنموية رغم التسهيلات التي حظيت بها ،

أمـا بالنسـبة للحر فانية فـإن الحديث عنها لا بـد وأن يكـون مبنيا على رؤيـة عميقة ، وفهم موضوعي للبيئة التي تم فيها غرس أو اسـتزراع (Transplanted) منتسـبي القوات المسلحة الذيـن ينحدرون مـن بيئات اجتماعيـة مختلفة ، باعتبارهـا بيئة جديدة ، أو حقلا جديداً تتشـكل في داخله مؤسسة اجتماعية جديدة لها ملامحها ومضامينها الجديدة المتميزة إلى لا تعني الانسلاخ كلية عن الواقع الاجتماعي بكل موروثاته .

وفي إطار الرؤيـة العميقة للبيئـة الاجتماعية لا ينبغـي التركيز على عامـل بعينه ، كالاحتراف للوقوف على ظاهـرة اجتماعية في حجم الظاهرة العسـكرية ، ذلك أن الاحتـراف لا يمكن التعويل عليه إلا في ظل مجتمع مدني له ملامحه الواضحة ، أو هـي على الأقل في طور التكوين ، وبما يعنيه ذلك من قواعد دسـتورية وقانونية تحدد بوضوح شـكل ومحتـوى النظـام السياسـي ، وطبيعة العلاقـات التي تربط بين مؤسسـاته المختلفة بما فيها المؤسسـة العسـكرية ، كما أن الحديث عن المجتمـع المدنـي أو التعويل عليه فـي ظل تخلف اقتصادي واجتماعي شـاملين أيضاً يصبح نوع من الترف ، ذلك أن قيمة المجتمع المدني ذو الآفاق الديمقراطيـة لا بد وأن تكون ممهـورة بتوجهات جادة نحو التنمية الاقتصادية – الاجتماعية التي تـؤدي بالمجتمع إلى الخروج مـن دائرة التخلف وبالتالي من دائرة التبعية الاقتصادية أو الارتهان ، الأمـر الذي يصبح معـه الحديث عن الاحتراف العسكري ، أو الثقافة السياسية وكذلك الحريات السياسية حديثا موضوعياً يعني أن المجتمع الذي يفتقر إلى أحد هذه العناصر فإنه قد يكون عرضةً لظاهرة من الظواهر التي قد يترتب عليها شـكلاً من أشـكال الاضطراب السياسـي والاجتماعي ومنها الظاهرة العسكرية .

ولعـل تجربة السـودان تجربة دالـة في هذا الصدد . فقد أفتتح أول برلمان منتخب ، وشـكلت أول حكومة منتخبة على أسس ديمقراطية تعددية عام ١٩٥٤م ، ونال الشـعب السوداني استقلاله السياسـي عام ١٩٥٥ . وتم إسقاط الحكم المدني الديمقراطـي بعـد ذلـك بثلاث سـنوات ليصعد العسكريون إلى السـلطة عام ١٩٥٨فكيف حدث ذلك ؟

منـذ الأيـام الأولى للاسـتقلال كان حرص القوى السياسـية التقليدية شـديد على احتكار السلطة السياسية ، وفي سبيل ذلك بُذلت جهود كبيرة لتحجيم أنشطة القوى السياسية الجديدة التي تطمح إلى أحـداث تغييرات جذرية يتحقق من خلالها إعـادة توزيع الثـروة الوطنية ، ولما كانت القوى الجديدة قد اتجهت نحو استنهاض القوى الحية فـي المجتمع السـوداني وخاصة المنظمـات الجماهيرية فإن القـوى الاجتماعية التقليدية قد واجهت ذلك بأن عملت على تسييس القبائل والطوائف السـودانية التي هي الأساس الذي قامت عليه الأحزاب التقليدية ، الأمر الذي خلق صعوبات أمام تطور العمل السياسـي في السودان .

هذا فيما يتعلق بالعمل السياسي ، أما الجانب الاقتصادي فإن السـودان لم يحقق أية انجازات تذكـر ، بل ظل سـوقا مفتوحة للسـلع الأجنبية ومنتجـاً للسـلع الأولية خاصة القطـن ، وهو ما أدى إلى تسـريب جزء كبير مـن الدخل القومي إلى مراكز لاستهلاك الرأسمالي وخاصة بريطانيا ، كما أنعكس سـلبا ، وبشـكل مباشر على دخل الطبقات الفقيرة ومستوى معيشتها .

وفـي ظل سـيطرة كبـار الملاكـين الزراعيين على الإنتاج الزراعـي التقليدي نأت البورجوازية التجارية بنفسها عن الإسـهام بصورة جادة في إحداث التحولات التنموية رغم التسـهيلات التي حظيت بها ، وأثرت الكسب السريع الذي لا يتطلب المغامرة برؤوس الأموال ، وتركزت اسـتثماراتها فـي المجالات التـي لا تؤدي إلى توسـيع قاعدة الإنتاج ، ولا إلى جذب أقسام واسعة من السكان ، وخاصة مجالي التجـارة والمضاربات العقارية وفـي مثل تلك الأوضـاع كان القطـاع العام هو المستثمر الأول في السودان إلا أن إمكانياته كانت عرضة للتبديد ، وبقيت بعيدة عن تلبية الاحتياجات الأساسـية للتحديـث الـذي يقوم علـى الإنتاج الزراعـي والصناعـي ، حيث كانت نسـبة ٣١٪ من مجموع اسـتثماراته تنفق علـى جهاز الدولة الإداري ، مما أصابه بالجمود والانكماش(٣٦).

وبصورة إجمالية فقد ظل الاقتصاد السوداني على وجه العموم أسـير القطاعات التقليدية التي ظلـت تنتج ٥٦٪ من الدخـل القومي منذ ١٩٥٦م وحتى عام ١٩٦٠م ، كما أنها كانت تستوعب ٨٧٪ مـن مجموع القـوى العاملـة (٣٧). الأمر الذي يعنـي أن القوى السياسـية التي كانت ممسـكة بزمام الحكم في حينه قد حالت بتشبثها بأساليب الإنتـاج التقليدية ، دون إدخال قـوى اقتصادية جديـدة ، تقـدم طريقا بديـلاً للطريقـة التقليدية ، وتسـهم في قضايـا التغيـر الاجتماعي الذي سـيؤدي بالفعل إلى تدعيم وتطوير وعقلنة العمل السياسـي ، ويسـهم إلى حد كبيـر في تحجيم الرواسب الاجتماعية التقليدية التي حكمت العمل السياسي في السـودان وتجلت بصورة واضحة في أن أكبر طائفتين فاعلتين في السـودان هما : طائفتا « الأنصار» و « الختمية» قد أصبحتا بكل نزعاتهما القبلية الإقليمية ، المذهبية ، الأساسـين الرئيسـيين اللذين قام عليهما حزبان من الأحزاب الرئيسـية في السـودان هما : « حزب الأمة « و» حزب الشعب الديمقراطي « – توحد فيما بعد مع « الحـزب الوطني الاتحادي « ليشـكلا ما عرف بعد ذلك « الحزب الاتحادي الديمقراطي – اللذان أعاقا باحتكارهما للسلطة ، وصراعاتهما الطائفية ، وسياسـتهما التقليدية المحافظة ، كل أشـكال العمل السياسي الجادة الهادفة إلى التغيير الذي كان يمكنه بالفعل أن يعزز الاسـتقلال السياسي بالاسـتقلال الاقتصادي الذي يتحقق بواسـطته إرساء أسـس قوية للعدل الاجتماعي الذي يعني بدوره دعم وتطوير التجربة الديمقراطية كما سبق القول .

إن السياسـات المحافظـة التـي مارسـتها الأحزاب التقليدية ، لم تؤد إلى ركود في الاقتصاد السوداني وحسب ، بل أحدثت فيه تدهوراً ملموسا تجلى في الخلل الواضـح الذي حدث في الميزان التجاري الذي كان يميل حتى عام ١٩٥٦م لصالح السـودان مع بريطانيا بفـارق (١٩,٥٢٢,١٥٥) جنيها سودانياً ، حيث انحسرت قيمة الصادرات من (٣٢,٠٠٨,٣١٢) جنيها سودانيا عام ١٩٥٦م إلى (٥,٨٣٢,٠٠٠) جنيها سـودانياً عام ١٩٦٥ فـي الوقت الذي ارتفعا فيـه قيمة الواردات من (١٢,٤٨٦,١٥٧) جنيهـا إلـى (١٥,٢٠٩,٠٠٠) جنيها بفارق (٢,٧٢٢,٨٤٣)جنيها . (٣٨).

لقـد حاولـت القـوى الاجتماعيـة الجديدة ، المعادية للنفوذ الاقتصادي الاستعماري ، والمتمثلة في اليسـار ، والوحدويين ، كسـر دائرة الجمود والتقليدية ، وسـعت إلى استنهاض قوى التغيير الاجتماعـي فـي المجتمـع السـوداني ، وقدمت لتحقيق ذلك برامج وخطط أمكنها أن تتقدم بالعمل السياسي خطوات واسعة إلى الإمام ، وكادت إن تحقق من خلال العمـل الديمقراطي نجاحات من شـأنها تحجيم فاعلية القـوى الطائفية ، وبرزت مؤشـرات ذلك النجاح في تنامـي التيار الثوري – الديمقراطي في أوسـاط الاتحـادات والنقابات المهنيـة ، وعندمـا أحسـت القـوى الاجتماعية التقليدية أن تيار التقدم قد بدأ يشـتد ساعده وأن أرضيته الجماهيرية قد أخذت في الاتسـاع بفعل اشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية ، وأنه يمكن ، بل ومن المحتم أن يترتب على ذلك سـقوط سـلطتها في أقرب جلسـة ، برلمانية ، فإنها لم تتردد كثيرا فـي اللجوء إلى رموزها من القيادات العسـكرية ، وانتهـى أمر تلـك المرحلة بتسـلم كبار ضباط الجيش السلطة السياسية بمباركة ، بل وبطلب من الحكومة « الأنصاريـة « « الختمية « في صبيحة ١٧نوفمبر ١٩٥٨ أي صبيحة ذلك اليوم الذي كان سيتقرر فيه مصير الحكومة الائتلافية المكونة من حزبي الأمة والشـعب الديمقراطـي ، اللذين هما في حقيقـة الأمر يافطتين سياسـيتين لطائفتي « الأنصار» و» الختمية» . (٣٩).

المؤسسة العسكرية في الدولة المدنية

الحلقة السادسة

محسن خصروف

وفي ظل سيطرة كبار الملاكين الزراعيين على الإنتاج الزراعي التقليدي نأت البورجوازية التجارية بنفسها عن الإسهام بصورة جادة في إحداث التحولات التنموية رغم التسهيلات التي حظيت بها ،

أمـا بالنسـبة للحر فانية فـإن الحديث عنها لا بـد وأن يكـون مبنيا على رؤيـة عميقة ، وفهم موضوعي للبيئة التي تم فيها غرس أو اسـتزراع (Transplanted) منتسـبي القوات المسلحة الذيـن ينحدرون مـن بيئات اجتماعيـة مختلفة ، باعتبارهـا بيئة جديدة ، أو حقلا جديداً تتشـكل في داخله مؤسسة اجتماعية جديدة لها ملامحها ومضامينها الجديدة المتميزة إلى لا تعني الانسلاخ كلية عن الواقع الاجتماعي بكل موروثاته .

وفي إطار الرؤيـة العميقة للبيئـة الاجتماعية لا ينبغـي التركيز على عامـل بعينه ، كالاحتراف للوقوف على ظاهـرة اجتماعية في حجم الظاهرة العسـكرية ، ذلك أن الاحتـراف لا يمكن التعويل عليه إلا في ظل مجتمع مدني له ملامحه الواضحة ، أو هـي على الأقل في طور التكوين ، وبما يعنيه ذلك من قواعد دسـتورية وقانونية تحدد بوضوح شـكل ومحتـوى النظـام السياسـي ، وطبيعة العلاقـات التي تربط بين مؤسسـاته المختلفة بما فيها المؤسسـة العسـكرية ، كما أن الحديث عن المجتمـع المدنـي أو التعويل عليه فـي ظل تخلف اقتصادي واجتماعي شـاملين أيضاً يصبح نوع من الترف ، ذلك أن قيمة المجتمع المدني ذو الآفاق الديمقراطيـة لا بد وأن تكون ممهـورة بتوجهات جادة نحو التنمية الاقتصادية – الاجتماعية التي تـؤدي بالمجتمع إلى الخروج مـن دائرة التخلف وبالتالي من دائرة التبعية الاقتصادية أو الارتهان ، الأمـر الذي يصبح معـه الحديث عن الاحتراف العسكري ، أو الثقافة السياسية وكذلك الحريات السياسية حديثا موضوعياً يعني أن المجتمع الذي يفتقر إلى أحد هذه العناصر فإنه قد يكون عرضةً لظاهرة من الظواهر التي قد يترتب عليها شـكلاً من أشـكال الاضطراب السياسـي والاجتماعي ومنها الظاهرة العسكرية .

ولعـل تجربة السـودان تجربة دالـة في هذا الصدد . فقد أفتتح أول برلمان منتخب ، وشـكلت أول حكومة منتخبة على أسس ديمقراطية تعددية عام ١٩٥٤م ، ونال الشـعب السوداني استقلاله السياسـي عام ١٩٥٥ . وتم إسقاط الحكم المدني الديمقراطـي بعـد ذلـك بثلاث سـنوات ليصعد العسكريون إلى السـلطة عام ١٩٥٨فكيف حدث ذلك ؟

منـذ الأيـام الأولى للاسـتقلال كان حرص القوى السياسـية التقليدية شـديد على احتكار السلطة السياسية ، وفي سبيل ذلك بُذلت جهود كبيرة لتحجيم أنشطة القوى السياسية الجديدة التي تطمح إلى أحـداث تغييرات جذرية يتحقق من خلالها إعـادة توزيع الثـروة الوطنية ، ولما كانت القوى الجديدة قد اتجهت نحو استنهاض القوى الحية فـي المجتمع السـوداني وخاصة المنظمـات الجماهيرية فإن القـوى الاجتماعية التقليدية قد واجهت ذلك بأن عملت على تسييس القبائل والطوائف السـودانية التي هي الأساس الذي قامت عليه الأحزاب التقليدية ، الأمر الذي خلق صعوبات أمام تطور العمل السياسـي في السودان .

هذا فيما يتعلق بالعمل السياسي ، أما الجانب الاقتصادي فإن السـودان لم يحقق أية انجازات تذكـر ، بل ظل سـوقا مفتوحة للسـلع الأجنبية ومنتجـاً للسـلع الأولية خاصة القطـن ، وهو ما أدى إلى تسـريب جزء كبير مـن الدخل القومي إلى مراكز لاستهلاك الرأسمالي وخاصة بريطانيا ، كما أنعكس سـلبا ، وبشـكل مباشر على دخل الطبقات الفقيرة ومستوى معيشتها .

وفـي ظل سـيطرة كبـار الملاكـين الزراعيين على الإنتاج الزراعـي التقليدي نأت البورجوازية التجارية بنفسها عن الإسـهام بصورة جادة في إحداث التحولات التنموية رغم التسـهيلات التي حظيت بها ، وأثرت الكسب السريع الذي لا يتطلب المغامرة برؤوس الأموال ، وتركزت اسـتثماراتها فـي المجالات التـي لا تؤدي إلى توسـيع قاعدة الإنتاج ، ولا إلى جذب أقسام واسعة من السكان ، وخاصة مجالي التجـارة والمضاربات العقارية وفـي مثل تلك الأوضـاع كان القطـاع العام هو المستثمر الأول في السودان إلا أن إمكانياته كانت عرضة للتبديد ، وبقيت بعيدة عن تلبية الاحتياجات الأساسـية للتحديـث الـذي يقوم علـى الإنتاج الزراعـي والصناعـي ، حيث كانت نسـبة ٣١٪ من مجموع اسـتثماراته تنفق علـى جهاز الدولة الإداري ، مما أصابه بالجمود والانكماش(٣٦).

وبصورة إجمالية فقد ظل الاقتصاد السوداني على وجه العموم أسـير القطاعات التقليدية التي ظلـت تنتج ٥٦٪ من الدخـل القومي منذ ١٩٥٦م وحتى عام ١٩٦٠م ، كما أنها كانت تستوعب ٨٧٪ مـن مجموع القـوى العاملـة (٣٧). الأمر الذي يعنـي أن القوى السياسـية التي كانت ممسـكة بزمام الحكم في حينه قد حالت بتشبثها بأساليب الإنتـاج التقليدية ، دون إدخال قـوى اقتصادية جديـدة ، تقـدم طريقا بديـلاً للطريقـة التقليدية ، وتسـهم في قضايـا التغيـر الاجتماعي الذي سـيؤدي بالفعل إلى تدعيم وتطوير وعقلنة العمل السياسـي ، ويسـهم إلى حد كبيـر في تحجيم الرواسب الاجتماعية التقليدية التي حكمت العمل السياسي في السـودان وتجلت بصورة واضحة في أن أكبر طائفتين فاعلتين في السـودان هما : طائفتا « الأنصار» و « الختمية» قد أصبحتا بكل نزعاتهما القبلية الإقليمية ، المذهبية ، الأساسـين الرئيسـيين اللذين قام عليهما حزبان من الأحزاب الرئيسـية في السـودان هما : « حزب الأمة « و» حزب الشعب الديمقراطي « – توحد فيما بعد مع « الحـزب الوطني الاتحادي « ليشـكلا ما عرف بعد ذلك « الحزب الاتحادي الديمقراطي – اللذان أعاقا باحتكارهما للسلطة ، وصراعاتهما الطائفية ، وسياسـتهما التقليدية المحافظة ، كل أشـكال العمل السياسي الجادة الهادفة إلى التغيير الذي كان يمكنه بالفعل أن يعزز الاسـتقلال السياسي بالاسـتقلال الاقتصادي الذي يتحقق بواسـطته إرساء أسـس قوية للعدل الاجتماعي الذي يعني بدوره دعم وتطوير التجربة الديمقراطية كما سبق القول .

إن السياسـات المحافظـة التـي مارسـتها الأحزاب التقليدية ، لم تؤد إلى ركود في الاقتصاد السوداني وحسب ، بل أحدثت فيه تدهوراً ملموسا تجلى في الخلل الواضـح الذي حدث في الميزان التجاري الذي كان يميل حتى عام ١٩٥٦م لصالح السـودان مع بريطانيا بفـارق (١٩,٥٢٢,١٥٥) جنيها سودانياً ، حيث انحسرت قيمة الصادرات من (٣٢,٠٠٨,٣١٢) جنيها سودانيا عام ١٩٥٦م إلى (٥,٨٣٢,٠٠٠) جنيها سـودانياً عام ١٩٦٥ فـي الوقت الذي ارتفعا فيـه قيمة الواردات من (١٢,٤٨٦,١٥٧) جنيهـا إلـى (١٥,٢٠٩,٠٠٠) جنيها بفارق (٢,٧٢٢,٨٤٣)جنيها . (٣٨).

لقـد حاولـت القـوى الاجتماعيـة الجديدة ، المعادية للنفوذ الاقتصادي الاستعماري ، والمتمثلة في اليسـار ، والوحدويين ، كسـر دائرة الجمود والتقليدية ، وسـعت إلى استنهاض قوى التغيير الاجتماعـي فـي المجتمـع السـوداني ، وقدمت لتحقيق ذلك برامج وخطط أمكنها أن تتقدم بالعمل السياسي خطوات واسعة إلى الإمام ، وكادت إن تحقق من خلال العمـل الديمقراطي نجاحات من شـأنها تحجيم فاعلية القـوى الطائفية ، وبرزت مؤشـرات ذلك النجاح في تنامـي التيار الثوري – الديمقراطي في أوسـاط الاتحـادات والنقابات المهنيـة ، وعندمـا أحسـت القـوى الاجتماعية التقليدية أن تيار التقدم قد بدأ يشـتد ساعده وأن أرضيته الجماهيرية قد أخذت في الاتسـاع بفعل اشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية ، وأنه يمكن ، بل ومن المحتم أن يترتب على ذلك سـقوط سـلطتها في أقرب جلسـة ، برلمانية ، فإنها لم تتردد كثيرا فـي اللجوء إلى رموزها من القيادات العسـكرية ، وانتهـى أمر تلـك المرحلة بتسـلم كبار ضباط الجيش السلطة السياسية بمباركة ، بل وبطلب من الحكومة « الأنصاريـة « « الختمية « في صبيحة ١٧نوفمبر ١٩٥٨ أي صبيحة ذلك اليوم الذي كان سيتقرر فيه مصير الحكومة الائتلافية المكونة من حزبي الأمة والشـعب الديمقراطـي ، اللذين هما في حقيقـة الأمر يافطتين سياسـيتين لطائفتي « الأنصار» و» الختمية» . (٣٩).

القطاع الخاص.. معاناة لا تنتهي

محمد محمد صلاح

مـا بين شـعارات الشـراكة التـي ترفعها الحكومـة وواقع المعانـاة التي يعاني منها القطاع الخاص تبرز الكثير من التناقضات وتتضـح الحقيقـة التـي تؤكـد أن القطـاع الخاص ما يزال مهمشـاً لدرجة الاسـتبعاد بل أن البعض يعتبره المتهم الأول والمتسبب الرئيسي في فشـل السياسات الاقتصادية للبـلاد بـل والمطالـب بإصلاح ما أفسـدته التجـارب وبرامـج وخطـط التنميـة التـي انفـردت الحكومـة بوضعهـا والتعامل مع الشريحة الواسعة وكأنها جاءت من كوكب آخر ولا تنتمي لهذا الوطن أو تحرص على رقيه وازدهاره ..

اليـوم ورغـم كل ذلـك نفاجأ بسياسـات اقتصادية خالية من المسئولية على الواقع والظـروف التـي تعيشـها البـلاد وتتعمد تحميـل شـريحة القطـاع الخـاص الكثيـر مـن الأعبـاء وتطالـب بتحمـل المسـئولية وتغطية عجـز الموازنات وتمويل مشـاريع التنمية الذي اسـتبعدته الحكومة وهمشت دوره وإسـهاماته وانفردت بوضعها ورسم خططها وبرامجها وسياساتها في مختلف المجالات ..

اليـوم وحتـى لا يظـل مبـدأ الشـراكة شـعارا لا نلمسـه على أرض الواقع وحتى لا يظـل القطاع الخاص هدفاً وحقل تجارب لسياسـات الحكومات المتعاقبة فإننا نؤكد علـى ضرورة تفعيـل دور القطـاع الخاص كشـريك حقيقـي لا يمكـن الاسـتغناء عـن إسهاماته في رسـم السياسات الاقتصادية وبرامج وخطط التنمية وأن لا يتوقف دوره على تنفيذ السياسات الجبائية وتفصيلها لاستهداف شريحة القطاع الخاص وإنجاح سياسـات الحكومـة التـي تـوكل مهمـة وضعهـا لأشـخاص لا يدركـون العواقـب الوخيمة التي قد تصيب الاقتصاد الوطني جراء ذلك ..

اليـوم وبعيـداً عن المزايـدات والمكايدات السياسـية علينـا جميعـاً أن نـدرك حجـم المسـئولية التي يجـب أن يتحملها الجميع وأن نوجـه طاقاتنا وجهودنا لخدمة اليمن وتحقيـق النهوض الاقتصـادي وألا نعالج المشـاكل والاختـلالات الاقتصاديـة التـي يعانـي منهـا اليمنيـون بإضافـة مشـاكل جديـدة وأعباء إضافيـة وعلى الحكومة أن تُدرك أن اسـتهداف القطاع الخاص وإرهاقه بالكثيـر مـن الأعبـاء اسـتهداف للاقتصاد الوطني وإفشـال لمشـاريع وخطط التنمية خاصـة وأن إصرارها علـى الانفراد يوضع السياسـات الاقتصاديـة وتهميـش القطاع الخـاص سـيؤدي إلـى تفاقـم الأوضـاع والمشـاكل الاقتصاديـة بـل وهجـرة رأس المـال الوطنـي، وهذا ما نخشـاه إذا لم تقم الحكومـة بإعـادة النظـر فـي الكثيـر مـن السياسات والإجراءات الاقتصادية ..

المـــرأة اليمنية مطالب أم حقوق؟

سامية الأغبري

استفزني مذيع أصداء اليوم حين يسأل ناشطة في ساحة التغيير عن مطالب المرأة في بلادنا فترد عليه قائلة : نريد أن نحقق النوع الاجتماعي فيقول لها : كيف يمكن والمرأة نفسها لن تقف لجانب المرأة ..؟ .

وكان رد الناشـطة بأن ما يعوق المرأة لتحقيق ما ترغب هو قلة الوعي والعـادات والتقاليـد ، ولـم تنتبـه تلك الناشـطة إلى مـا أورده المذيع في سـؤاله ما مطالب المرأة ؟ كان الأجدر أولا أن تقول له هذه ليست مطالب للمرأة بل حقوقاً طبيعية .

فهنـاك فرق شاسـع بين المطالب والحقوق فحـين تطالب المرأة بمطالب مـا فيكون فيها نظـر وأخذ ورد فقد ترى الجهـات المعنية إمكانية تحقيق تلـك المطالـب أو بعضها أو لا ترى أهمية لذلـك ولكن حين تعلن المرأة بأن مـا تطالـب به حق من حقوقها الإنسـانية فإنها سـتكون مؤمنة بحقوقها وستناضل لتحقيقها.

ولهذا فإن المرأة اليمنية شـاركت بالثورة الشـبابية الشعبية السلمية بشكل لم يسبق لها مثيل ، ورأت أن حريتها وحقوقها المسلوبة لن تعود بـدون نضـال متواصل فحرية وحقوق المـرأة لا تنفصل عن حرية وحقوق المجتمع ككل.

ولذلـك من الصعـب أن نناقش قضايا المرأة بمعزل عـن الرجل فحقوق المرأة لا يمكن أن تسترد دون أن يكون الرجل والمرأة معا مؤمنين بها.

لقد أفرزت الثورة الشـعبية الشـبابية السـلمية قيادات نسائية جديدة ، وأثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن المرأة اليمنية أكثر وعيا في كثير من الأحيـان من بعض الرجـال ، وتجاوزت المجتمع التقليـدي بكل موروثاته المتخلفة.

ولا أبالغ إن قلت أنه لولا المشـاركة الفاعلة للنسـاء في الثورة لما أمكن للثورة أن تحقق أي إنجاز يذكر، ومع ذلك ينبغي على نساء اليمن في ظل هـذا الظـرف الحرج والحسـاس الذي تمر به بلادنا أن نتوحد مع شـباب الثورة كي تحقق الثورة أهدافها المحددة.

لنترك الخلافات جانبا ونتوحد حول أهداف ومبادئ الثورة الشـعبية الشبابية ولا بأس أن نضيف إليها حقوق المرأة، فحين ينجح الشباب الحر في تجاوز المرحلة الانتقالية ، وتأتي المرحلة الحاسـمة في الانتخابات لما بعد المرحلة الانتقالية نكون قد وحدنا جهودنا باتجاه عدم إقصاء بعضنا البعض أولا.

فكم نحن بحاجة ماسـة كنسـاء ورجال للمسـاهمة الفاعلة في إصلاح حال التعليم والصحة والكهرباء وهيكلة الجيش على أسس وطنية ووو.. قبل أي شئ آخر. فلو تحققت لبلادنا القضايا الكبرى فقضية المرأة بكل تفاصيلها ستحل تلقائيا لأنها باختصار قضية مرتبطة بتحرر الوطن من القهر والاستبداد بكل صنوفه.

samiaagbary@hotmail.com

الـــمـــخـــرج مـــن الأزمـــــات

هشام عبدالله الحاج

نعلم أن الشعب اليمني تعود دوما على الأزمات حتى في حالة السـلم فضلا عن حلة خوف وعدم الأمن والاستقرار هكـذا نعرفه ونحبـه كذلك لأنه ما أن تأتـي أزمة إلا وأثبت فيها الشـعب اليمني عظمته وقدرته علـى تحمل المصاعب والصبـر عند الشـدائد ولذلك كانت أشـد الأزمـات التي عصفت بهذا الشعب هي أزمة عام٢٠١١ م الذي تنوعت فيها أنواع الأزمات من أكبـر أزمة إلى أصغر أزمة من الأزمات السياسـية التي تصارعت فيها الأحزاب والقادة والشـعب ولحقتهـا أزمات اقتصادية ومنها عدد ولا حرج من الأزمات مثل أزمة المشـتقات النفطية ومنها أزمة الغاز المنزلي الذي يشـكل ضرورة ملحة للمواطن والذي أثبت فيها الشعب أنه بالإمكان البحث عن وسـائل أخرى حتـى لا تؤدي به هذه الأزمـة إلى انعـدام بالأصح ظهور أزمة جديـدة تتمثل في أعظم الأزمات التي تعصف بالشعوب وهي الأزمة الأخلاقية نعـم أن الأخـلاق هي التـي ترفع مكانـة الأمم أو تضعها منحطة وفي ذلك قال الشاعر:

إنمـا الأمم الأخلاق ما بقيت فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبـوا والواقع المشـهود أن الأخلاق هـي التي يجب أن تسـيطر في هـذه المرحلة الحاسـمة من مرحلـة الوفاق والاتفـاق التي يجب أن يثبت فيها الشـعب اليمني قدرته علـى تجاوز المرحلـة كما تجوز الأزمة خـلال عام كامل وحتى يتعاد هذه المرحلة عليه يعلم أن المرجع الأساسـي في ذلك أمرين اثنين يجب على الجميع الوقوف عليها لأنها الوسـيلة الوحيدة التي ستجعل الأزمة تمر مرور هاذيتين الأمرين ما يلي:

– ١هو بذل الحزبية الضيقة وأخص بذلك حكومة الوفاق الوطنـي الذي من مهامهم هو جعل مصلحة الوطن والمواطن اليمني فوق كل الاعتبارات الشخصية والحزبية والعمل بقول اللـه عز وجل «إنمـا المؤمنون إخوة فأصلحـوا بين أخويكم وتقـوا الله لعلكم ترحمون» فإن حكمنا هذه الآية فينا لسـاد الرخاء والسـعادة بيننا ولحصل الأمن والسـكينة للمواطن اليمني الذي عانى من الأزمات التي ذكرناها سـابقا فعندما يتحقق فينا الإخاء ويحصل الود والمحبة وينتشر مبدأ احترام الصغـار للكبـار وعطف الكبار على الصغار وتبدأ مسـألة التكافل الاجتماعي ومسـاعدة الفقراء والمسـاكين فالجميع يجب أن يعمل علـى إصلاح ذات البين وهو مبدأ من مبادئ الأخلاق الإسلامي أولا التي بها يتحقق الأمن والاستقرار ثم الأخلاق الإنساني الذي يساعد على حب الغير.

وأحـب أن أنوه هنا إلى حديث المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم الذي قال فيه «مثل المؤمنين في توادهم وترحمهم وتعطفهم كمثل الجسـد إذا شتكا منه عضوا تدعا له سائر الجسد بالسـهر والحمى» وهذا الوصف الدقيق منه صلى الله عليه وآله وسـلم يـدل على أهمية الدعـوة إلى توحيد الصفوف وأن كل مسـلم يفرح لفرح أخوه المسـلم ويحزن لحزن أخوه المسـلم ولكن إذا كان الجسـد ممـزق الرأس يشـكو والرجل تغنـي وترقص فأين الإخـوة التي وصفها النبي المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وشبهها كالجسد الواحد الذي إذا شـتكا منها عضو تدعا له سـائر الجسد بالسـهر والحمى وأجارنا الله وإياكم من حمى السياسـة والحزبية المنتشـرة فـي هذه الفتـرة والواضحة من خلال الأفعال قبل الأقوال.

ومن هنا أنصح جميع من له كلمة في المساجد أو الإعلام المرئي والمسموع والمقروء أن تكون كلمتهم واحدة في الدعوة إلى رص الصفوف وجمع الشـمل وتوضيح مفاهيم الإخوة في الديـن حتى تنتهي الأزمة من القلـوب وتضيع الأحقاد وبهذه الطريقة أو أكد للجميع أن اليمنيين سـوف يعيشـون في أمن ورخاء وسـعادة ما صفت فيهم القلوب وانتهت من قلوبهم الشحناء والبغضاء.

٢- أوجهه إلى كل صاحب من خطيب ومحاضر ومذيع ومعـد برنامج وصحفي وكاتب وحتى يعم الأمن والسـلام أدعوهم إلى العمل بقول الله عز وجل «وقولوا لناس حسنا» فالقول الحسـن سـبب في سـعادة المر في الدنيا والآخرة ولذلك قال الرسـول صلـى الله عليه وآله وسـلم «من كان يؤمـن بالله واليـوم الآخر فل يقل خيـرا أو ليصمت» أقول بهذا الأمر لما رأيته من كلمات تدعوا إلى الحزبية وتشـحن القلـوب غل وحسـد بغض كل ضـد الآخر مـن الخطباء والوعاظ في المسـاجد الذي يجب أن يقولـوا للناس القول الحسن وكذلك الندوات السياسية التي تدعو إلى التفرقة بين المسـلمين وأخص بهذا البند الإعلام وبذات الإعلام المقروء فـي الصحف والمجلات الحزبيـة والأهلية وكذلك الحكومية التـي أوصلتنا إلى حد تقطيع الجسـد الواحد إلى أوصال مـن خلال كتابنا الإجلاء وفي كثير مـن الأحياء تكون هذه الكتابات سبب في قطع الأرحام بسبب التحيز الحزبي الذي ظهر هذه الأيام وكثرة فيه كلمات مؤيدة ومعارضة وبسـبب القول أيضا سـفكت الدماء دماء المسلمين التي هي عند الله أعظم مـن هدم البيت الحرام في اليوم الحرام في الشـهر الحـرام ولا داعي لشـرح مثل هذا فالـكل رأى رئي العين محصل في العام٢٠١١ م والكل يعلم أن السـبب الرئيسي فـي ذلك هو القول غير الحسـن عبر المنابـر وفي الندوات السياسية وعبر وسائل الإعلام المختلفة.

ولذلك رسالتي هذه أوجهها إلى الإعلام المؤيد والمعارض لأن المتأمل في الأزمة التي عصفت بالأمة الإسـلامية سيجد الإعلام سبب رئيسي فيه والحمد لله أن حرية الرأي مكفولة في الدسـتور اليمني ولكن هناك من يتأزم من آراء الأخريين وهـذا نوع من أنواع الأزمات التي نعانيها والتي ظهرت من خلال كتاب يكتبون في صحيفة الجمهورية وبعض الصحف الحزبية والأهليـة ولا داعي لتحديد أسـمائهم عملا بالبند الثاني من هذا المقـال وأدعوهم لأن يعبروا عن آرائهم دون التضايـق من آراء الآخرين أين كانـت وبعيد عن التباغض الحزبـي وبعيد عن المناكفات التـي تزيد في صنع الأزمات والله المخارج هذا والله ومـن وراء القصد وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم تسليم كثيرا.

أنصح جميع من له كلمة في المساجد أو الإعلام المرئي والمسموع والمقروء أن تكون كلمتهم واحدة في الدعوة إلى رص الصفوف وجمع الشمل وتوضيح مفاهيم الإخوة في الدين حتى تنتهي الأزمة من القلوب وتضيع الأحقاد

هلوانية

ن لها تبرعات (ثورة فبراير كما لو كانت لقيطة..
ليدللوا عليها في مزاداتهم ة وهـم، وكل يوم هي أكثر

سخور صنعاء وقد اعتلاها بهلوانية كأن تشـق البلاد ها وقد قالوا لها أنه خنجر ي فيمـا هي عمياء لا ترى

يارة مصفحـة وتخلفني

كل يوم دوام؟!

الفيـس بـوك هذا ما بـش معـه وزارة خدمة مدنية تسوي إعلانات عطل وإجازات رسـمية له ...كل يـوم دوام ...أيـش رأيكم نقترح إصـدار قانون يمنح المفسبكين حتى يوماً واحداً يكون بمثابة عطلة رسيمة؟

عبدالملك الفهيدي

عبدالله حزام

آخرحكاية

آخـر حكاية لشـركة الخطوط الجوية اليمنية أمس الأول الثلاثـاء وفي رحلتها رقم ٥٣٢المتجهة من صنعـاء إلى الرياض.. أولا تم تأجيل موعد الإقلاع من السـاعة الواحدة والنصف ظهراً إلى السـاعة السابعة والربع مسـاء .. ثم بعد ذلك تم تأجيل موعد الإقلاع إلى التاسـعة و ٤٥ دقيقـة .. وأخير وصلت الطائـرة إلـى الريـاض وظـل ركاب الرحلة ينتظرون حقائبهم حتى السـاعة الثانية عشرة من منتصف الليل وبدون فائدة، بحجة أن باب المـكان المخصص لحفظ العفش لم يفتح ..وتم عودة الطائرة إلى صنعاء وبدون إنزال حقائب المسافرين .

بورصة القات

حققت أسـعار بورصـة القات ارتفاعا قياسـيا خلال اليومين الماضيين ملغية كل البورات السـابقة ..في وقت تشـهد البلاد وضعا اقتصاديا سيئا .

محللون أكدوا أن ماشـهدته أسـواق القات هـو تهديد خطير يهدد وصول العلاقي